



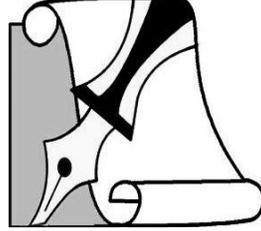
مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

مركز الدراسات للفكر السياسي الفلسطيني والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
اللسطينية والاسراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

مخاوف أمنية إسرائيلية كبيرة

مخاوف أمريكي تطفو على واجهة الحدث الأمني برزت كهاجس مقلقل للقيادات الأمنية للاحتلال؛ تمثلت بالخشية من هجوم إيراني؛ حيث حذرت الولايات المتحدة الأمريكية، من أن إيران تخطط لهجوم كبير في الشرق الأوسط مشابه للهجوم على منشأة النفط السعودية التابعة لشركة أرامكو. وأكدت وسائل إعلام العدو وجود مخاوف أمنية إسرائيلية كبيرة وحقيقية من احتمال هجوم إيران المفاجئ على منشآتها الحيوية داخل فلسطين المحتلة.

وذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت"، أن "القيادات السياسية والعسكرية في إسرائيل تخشى من هجوم إيراني مفاجئ، يشبه إلى حد كبير الهجوم الذي تعرضت له منشآت النفط السعودية التابعة لشركة أرامكو". وأشارت الصحيفة إلى أن جمهورية إيران الإسلامية تمتلك أسلحة حديثة ومتطورة وإيجابية، تمكنت من استهداف منشآت نفطية سعودية، في شهر أيلول الماضي، وألحقت أضرار واسعة بتلك المنشآت. ولذلك انعقدت عدة جلسات للمجلس الوزاري المصغر بهدف مواجهة هذا التهديد ورصدت ميزانيات لمواجهة؛ وسط مخاوف من ضعف الدفاعات الجوية في مواجهة التهديدات الصاروخية وتهديد المسيرات.

تقديرات ان حزب الله قد يشن هجوما ضد "اسرائيل"

كشفت صحيفة إسرائيلية النقيب عن سياسة ميدانية يتبناها حزب الله ضد الكيان الإسرائيلي، نثل على وجود جراءة كبيرة لدى هذه الجماعة في أي مواجهة مع الجيش الإسرائيلي، مشيرة إلى أن محاولات "حزب الله" لإسقاط الطائرات الإسرائيلية، كما حدث مؤخرا، "يعد سابقة خطيرة في سياسة الحزب".

وذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت أن القيادات الإسرائيلية تتوقع إمكانية شن "حزب الله" هجوما ضد "إسرائيل" من شأنه أن يحول ضغط الاحتجاجات في لبنان. وأشارت الصحيفة إلى حزب الله يشعر بجراءة كبيرة في تحركاته الميدانية تجاه إسرائيل في الشهر الأخيرة، وفي

سابقة خطيرة، استخدم في المرة الأولى منذ حرب لبنان الثانية في عام 2006، صواريخ الكورنيت قبالة جبل دوف في أوائل ايلول. وذكرت الصحيفة أن جيش الاحتلال يجري سباقات مع الوقت على طول الحدود الشمالية استعداداً لهجمات متوقعة مع العدو الأول لإسرائيل الممثل في حزب الله.

الحوامات العسكرية

قالت صحيفة يديعوت، أن اللعبة البريئة من الحشرات "الحوامات العسكرية" أصبحت سلاحاً سيغير ساحة المعركة تماماً - وثورة الحوامات العسكرية ماتزال في بدايتها؛ وأشارت يديعوت إلى أنه بعد أن هاجمت المقاومة "إسرائيل" بحوامات عسكرية، طورت "إسرائيل" "حوامة انتحارية" وأرفعت لكل قائد سرية حوامة استخباراتية، ومن الواضح للجميع ما ستكون عليه المرحلة المميّزة التالية: مجموعة من مئات الحوامات المتفجرة التي تهاجم هدفاً وتدمره؛ وبينت يديعوت ان شركات عسكرية وتكنولوجية "اسرائيلية" قامت بتطوير وسائل حماية للمنشآت والمطارات من هجوم محتمل بالحوامات تقوم به جهات معادية مثل حزب الله ومقاومة غزة. وأن جيش الاحتلال قام بتنفيذ خطة "حوامة لكل قائد سرية"، تشن "المقاومة" هجمات ضد أهداف إسرائيلية بواسطة الحوامات، لذلك تسعى وزارة الحرب إلى حلول دائمة للحماية من التهديد السماوي الجديد . وأكدت يديعوت أن الصناعات العسكرية والشركات الناشئة الإسرائيلية - التي تغذيها أموال من ميزانية الأمن والإمكانات الاقتصادية المجنونة للسوق العالمية - تعمل أيضاً على تطوير الشيء التالي في عالم الحوامات. التوجهات هي: سرب من الحوامات يهاجمون الأهداف في عمق أراضي العدو. وتابعت الصحيفة: "هذا هو السبب في أن جنود الاحتلال "الإسرائيلي" قد بدأوا بالفعل في التعود على الاسم المختصر الجديد روك - رم - لوصف الفضاء الذي تتحرك فيه الطائرة الجديدة، الحوامات لم تعد أسلحة المستقبل، إنها أسلحة الحاضر".

وبينت الصحيفة "إذا كنت ترغب في إلقاء اللوم على شخص ما، فيجب إلقاء اللوم على الصينيين. أدركت إحدى الشركات في مدينة Shenzhen، المسماة DJI، وبدأوا بتصنيع الحوالات بتكلفة لكل جيب".

واليوم، يتحكم DJI بحوالي 70% من سوق الحوالات العالمي، ويقدر بنحو 15 مليار دولار، وهو المسؤول الوحيد تقريباً عن تداول الحوالات غير المتخيل حول العالم، وتحدث التقديرات عن عشرات الملايين التي تباع كل عام.

وزعمت الصحيفة أن المقاومة الفلسطينية في غزة حاولت تهريب أجزاء من الحوالات عبر البريد، بعضها في شحنات الألعاب.

وأكدت يديعوت أن التقديرات تشير إلى أن حركة حماس تحاول بناء قوة جوية صغيرة لنفسها، وبالفعل استخدمت حماس على نطاق واسع الحوالات كجزء من التكتيكات العسكرية التي طورتها، حيث كانت ذروتها في شهر أيار الماضي، وعندما نشر الجهاد الإسلامي فيديو يظهر فيه حوامة تحمل عبوة قامت بإلقائها على دبابة وسيارة تابعة للجيش الإسرائيلي، وانتهت كلتا الحالتين دون وقوع إصابات.

وأشارت الصحيفة إلى أنه في الحرب المقبلة في لبنان، من المحتمل أن نرى استخداماً واسع النطاق للمهاجمين من الحوالات. "إن الطريقة الوحيدة لمنظمات لا تملك قوات جوية، مثل حزب الله أو حماس أو الجهاد، وتسعى لشن هجمات عميقة في أراضي العدو هي تطوير ذراع جوي يعتمد على مركبات جوية بدون طيار يسهل الحصول عليها، مثل الحوالات والطائرات والمركبات الجوية غير المأهولة التي يمكن تجميعها بسهولة نسبية".

في هذه الأيام، أكمل الجيش "الإسرائيلي" تسليح جميع سرايا المشاة التابعة له بمثل هذه الطائرات بدون طيار، ويتم تنفيذ عملية مماثلة اليوم في المدرعات والبحرية. ويقول أحد مسؤولي الجيش: "هذه التكنولوجيا تسمح لنا بمعرفة ما يجري خارج الجدار أو السياج أو المبنى؛ حتى يومنا هذا، أخذنا الجنود وتسببنا في كشفهم، وأحياناً تعرضوا للضرر؛ الآن لم يعد من الضروري حدوث ذلك، فأنت الآن تقوم بإرسال حوامة وتقوم بهذه المهمة نيابة عنك.

فكروا في ما ستفعله لقائد السرية، الذي يرفع هذا الشيء في المعركة مائة قدم ويرى القرية بأكملها، ومن يهدده، وأين توجد العوائق الأرضية، إلخ".

وفقاً لمصدر في جيش الاحتلال، إذا سقطت الحوامة في يد المقاومة، فلا خوف من تسريب معلومات حساسة، وقال "لقد طورنا تقنية تتيح الاحتفاظ بالمعلومات؛" الشيء الوحيد الذي يخرج به الجانب الآخر هو صورة جميلة لحوامة اشتعلت". لم يقلل التطوير التكنولوجي بشكل كبير تكلفة الحوامات فحسب، بل زاد أيضاً من قدرتها الاستيعابية ومدة بقائها في الهواء.

أزمة تشكيل حكومة العدو

نقل رئيس كيان العدو، رؤوفين ريفلين، التفويض بتشكيل حكومة إلى الكنيست، حيث سيتم منحه مهلة 21 يوماً سيتعين عليه خلالها اختيار أحد أعضائه لتشكيل حكومة، بعد فشل كل من بنيامين نتنياهو وبيني غانتس، في هذه المهمة.

جاء ذلك في مؤتمر صحفي عقده ريفلين مع رئيس الكنيست، يولي أدلشتاين، للإعلان عن الخطوة التي تعتبر سابقة في النظام السياسي الإسرائيلي؛ ما اعتبره ريفلين "لحظة أفول حضاري في تاريخ إسرائيل"؛ وقال ريفلين: "هذه هي المرة الأولى في تاريخ دولة إسرائيل التي نصل فيها إلى هذا الوضع". وأضاف: "أود أن أذكر أن هذه النتيجة السياسية الكئيبة تأتي بعد انتخابات ثانية فرضت على المواطنين الإسرائيليين بعد تصويت الكنيست الـ 21 على حل نفسها".

و"هذا يعني، كما ينص القانون، أنه ابتداءً من اليوم ولمدة 21 يوماً القرار بشأن من يجب أن يكلف بمهمة تشكيل الحكومة هو في أيدي أعضاء الكنيست"، وناشد أعضاء الكنيست بالقول: "أطالبكم بإلقاء حراب الانتخابات وتنظيف الأوساخ". وتابع أنه "الاعتبارات السياسية لا يمكن أن تكون البوصلة الوحيدة، وليس الحكم هو المطلوب في هذه المرحلة، وإنما إدراك معنى السيادة وتعامل رسمي ومسؤولية تجاه جميع الشعب".

وينص القانون الإسرائيلي، على أنه في حالة عدم تشكيل حكومة وفق الإجراءات السابقة، يجوز لغالبية أعضاء الكنيست (61 على الأقل) أن يطلبوا بكتاب موقع من الرئيس، تفويض المهمة لعضو في الكنيست، بما في ذلك عضو تم تكليفه بالمهمة في الجولات السابقة، في غضون 21 يوماً.

ومهلة الـ 21 يوماً الممنوحة للكنيست تنتهي في 11 كانون الأول المقبل، وفي حال نجحت أغلبية الكنيست بالتوافق على عضو كنيست لتكليفه بالمهمة، سيكون أمام هذا المكلف مدة 14 يوماً لتشكيل ائتلاف حكومي.

وبحسب التقديرات، فإنه من المستبعد أن ينجح الليكود أو "كاحول لافان" في تجنيد دعم 61 عضو كنيست لمرشح لتشكيل الحكومة، إلا إذا حصلت اختراقات جديدة في المفاوضات بين الحزبين، وفي حال أخفق الكنيست في هذا الأمر، فستتم الدعوة إلى عقد انتخابات جديدة، من المرجح أن تجري في شهر آذار المقبل.

وكان رئيس قائمة "كاحول لافان"، بيني غانتس، قد أعاد التفويض بمهمة تشكيل الحكومة، إلى رئيس الكيان، رؤوفين ريفلين، قبيل انتهاء المهلة الممنوحة له بساعات قليلة، ما يعزز احتمال إجراء انتخابات ثالثة.

وأعلن غانتس أنه "لم ينجح بمهمة تشكيل الحكومة"، وأن الجهود في هذا السياق استمرت حتى اللحظات الأخير دون إحراز أي تقدم؛ وقال غانتس إنه "إنه ملتزم أيضاً خلال الـ 21 يوماً المتبقية ببذل كل جهد ممكن لتشكيل حكومة جيدة للمواطنين الإسرائيليين".

وهاجم غانتس ننتياهو عقب الإعلان عن إعادة التفويض، قائلاً: "ليس لدى أي رئيس حكومة الحق في أن يقول للشعب: مصالحني تتقدم على مصالحكم".

فيما أغلق رئيس حزب "يسرائيل بيتينو"، أفيغدور ليبرمان، في وقت سابق الباب أمام تشكيل حكومة أقلية، وصرح بأن إسرائيل، في الطريق إلى إجراء جولة انتخابات ثالثة، موجها اللوم إلى ننتياهو وغانتس، بالمسؤولية عن الفشل في تشكيل حكومة وحدة قومية.

وفي وقت سابق كشفت قناة التلفزة الرسمية "كان" أن شروطاً جديدة وضعها بنيامين نتنياهو على رأسها تمرير قانون يمنحه الحصانة من المحاكمة ما يمكن أن يمس بفرص تشكيل حكومة "وحدة" بمشاركة تحالف "كاحول لفان" بزعامة بني غانتس. ولفنت القناة إلى أن نتنياهو تحوط لإمكانية أن تنزع المحكمة العليا الشرعية عن القانون الذي يمنحه الحصانة مما جعله يشترط على "أزرق أبيض" الموافقة أيضاً على بقاءه في منصب رئيس الحكومة مع تمتعه بكل الصلاحيات الموكلة له في حال تم تقديمه للمحاكمة.

واعتبرت القناة أن شروط نتنياهو تعد نفساً للمسار الذي اقترحه رئيس دولة الاحتلال رؤوفين ريفلين لتشكيل حكومة الوحدة، والذي يلزم رئيس الحكومة بالتخلي عن جميع صلاحياته في حال تم تقديمه للمحاكمة.

وحسب القناة، فإن حزب "الليكود" الذي ينتمي إليه نتنياهو يرفض أيضاً تقديم التزامات خطية باحترام التناوب على رئاسة الحكومة بين نتنياهو وغانتس، مشيرة إلى أن الأول يمكن أن يظل في رئاسة الحكومة حتى موعد انتهاء فترة ولايتها القانونية.

وحسب المعلق في القناة موطي جلعاد فإن نتنياهو يستغل رفض الرأي العام لفكرة تشكيل حكومة أقلية برئاسة غانتس بدعم من القائمة العربية مما جعله يطرح شروطاً بالغة الصعوبة.

ولفت جلعاد إلى أن نتنياهو يعي وجود معارضة قوية داخل "أزرق- أبيض" لفكرة تشكيل حكومة أقلية بدعم القائمة العربية الموحدة مما جعله يتشدد في فرض شروطه لتشكيل حكومة الوحدة.

فيما شدد غانس على رفضه المطلق لفكرة أن يحتفظ نتنياهو برئاسة الوزراء في حال تم تقديمه للمحاكمة؛ و تساءل غانتس: "من يتوجه في الصباح للمحكمة كيف سيكون بوسعه إدارة المجلس الوزاري المصغر لشؤون الأمن في المساء؟"

ودعا غانتس نتنياهو إلى تغليب المصلحة الإسرائيلية على مصالحه الخاصة، قائلاً إن "التاريخ لن يغفر لك في حال دفعت إسرائيل لجولة انتخابات جديدة فقط لمجرد أنك تواجه

لوائح اتهام في قضايا فساد". ودعا قادة الأحزاب اليمينية والدينية التي تشكل كتلة مانعة تحول دون تمكنه من تشكيل حكومة إلى مراعاة الظروف الأمنية الحساسة التي تمر بها إسرائيل. وشدد غانتس على التزامه بتشكيل حكومة "وحدة وطنية ليبرالية"، مستدركاً أنه لا يستبعد أي خيار آخر في حال لم يغير ننتياهو موقفه.

وقال رئيس "يسرائيل بيتنو"، أفيغدور ليبرمان، خلال جلسة كتلة حزبه التي عقدت، إن حكومة أقلية تعتبر كارثة بالنسبة لإسرائيل، مؤكداً أنه يواصل مساعيه لتشكيل حكومة وحدة وطنية لتجنب انتخابات ثالثة، وأمهل ليبرمان، ننتياهو، وغانتس، 48 ساعة، للتوصل إلى تفاهات من أجل تشكيل حكومة وحدة، وإلا فإن كل طرف سيكون حراً في خياراته؛ وأضاف: "ما نقصده هو حكومة وحدة وطنية، غير ذلك فإن أي حكومة ستشكل ستجد صعوبة في القيام بمهامها؛ الدولة بحاجة لقيادة، وسواصل الجهود حتى ظهر الأربعاء لتشكيل حكومة وحدة؛" أي قبل انتهاء تكيف غانتس.

في المقابل، قال غانتس في جلسة عقدت لكتلة "كاحول لافان": "خلال اجتماعاتنا مع الليكود، تحدثنا عن كل ما يهم المواطنين الإسرائيليين - الميزانية والعجز وتلبية الاحتياجات الاجتماعية والأمنية؛ لكن خلال الاجتماعات، فهمنا أننا نتحدث إلى الحائط، مع كتلة كاملة (في إشارة إلى كتلة اليمين)".

وكرر دعواته إلى ننتياهو بإجراء مفاوضات مباشرة، قائلاً: "نحن نواجه خطر فقدان ثقة الجمهور، نحن دولة في حالة انتظار دائم، لكي لا يحدث ذلك، أنا أحث ننتياهو على التفاوض مباشرة. بدلاً من التحريض والاستقطاب، دعونا نجلس ونتوصل إلى حل وسط يخدم جميع مواطني إسرائيل، مما يسمح بتشكيل حكومة وحدة واسعة وليبرالية".

وقالت مصادر في كتلة "كاحول لافان"، إنهم اجروا محادثات مع مجموعة مؤلفة من خمسة إلى سبعة أعضاء كنيست من حزب الليكود، بهدف إقناعهم بالانشقاق عن حزبهم والانضمام إلى حكومة تشكلها "كاحول لافان" برئاسة بيني غانتس، ومن أجل "منع انتخابات ومن دون الاعتماد على أعضاء الكنيست العرب".

وفي موازاة ذلك، وكخطوة داعمة لخطة "كاحول لافان"، قدم عضو الكنيست عوديد فورير، من حزب "يسرائيل بيتينو" برئاسة أفيغدور لبيرمان، مشروع قانون يقضي بالسماح لمجموعة تضم أعضاء كنيست أقل من ثلث كتلتهم بالانشقاق عنها. وبموجب القانون الساري الآن، بإمكان مجموعة مؤلفة من 11 عضو كنيست على الأقل أن تنشق عن الليكود.

ونقلت إذاعة "كان" عن مصادر سياسية تحدثت مع مقربين من نتتياهو قولهم إن محامي الأخير أوصوا أمامه بشكل واضح أن يقود الأمور باتجاه انتخابات جديدة للكنيست، لأن خطوة كهذه ستمنح نتتياهو وقتا طويلا آخر لمواجهة الملفات الجنائية ضده مقابل جهاز إنفاذ القانون.

وعبر رئيس كيان العدو، رؤوفين ريفلين، عن معارضته لتشكيل حكومة أقلية، ونقلت الإذاعة عن مصادر مطلعة على لقاء ريفلين مع غانتس قولها إن ريفلين حض غانتس على عدم اختيار إمكانية تشكيل حكومة أقلية تستند إلى دعم القائمة المشتركة من خارج الحكومة، وليس انطلاقا من معارضة مشاركة القائمة المشتركة وإنما من إدراك أن حكومة أقلية لن تتمكن من تأدية مهامها ولن تتمكن من لأم الشروخ في المجتمع الإسرائيلي. وواصل ريفلين التمسك بفكرة حكومة وحدة، وحث غانتس على دفع هذه الإمكانية. ووفقا للإذاعة، فإنه إثر معارضة ريفلين، ثمة شك إذا كان سيواصل غانتس دفع تشكيل حكومة أقلية ولو ظاهريا فقط. ورفض مكتبا ريفلين وغانتس التعليق على التقرير.

اتهام نتتياهو بالفساد

قرّر المستشار القضائي لحكومة العدو، أفحاي مندلبليت، اتهام رئيس الحكومة بنيامين نتتياهو، بتلقي رشى في الملف 4000، بينما قرّر اتهامه بالخداع وخيانة الأمانة في الملفين 1000 و2000؛ وقال بيان صادر عن وزارة القضاء، إن المستشار القضائي قرر تقديم لائحة اتهام ضد نتتياهو تشمل تلقي الرشى وخيانة الأمانة والخداع في الملف 4000، وخيانة الأمانة والخداع في الملفين 1000 و2000، خلال توليه منصب رئيس الحكومة ووزير الاتصالات.

وأوضح البيان أن المستشار القضائي تبنى توصيات النائب العام، شاي نيتسان، وتوصيات النيابة العامة في لواء تل أبيب بتقديم لائحة اتهام ضد نتتياهو. كما قرر المستشار القضائي تقديم لوائح اتهام ضد مالك شركة بيزك وموقع "واللا"، رجل الأعمال شأوول ألوفيتش وزوجته، ، وشملت تهم تقديم الرشى والتشويش على الإجراءات القضائية في الملف 4000، بالإضافة إلى تهم أخرى. وقرر تقديم لائحة اتهام ضد ناشر صحيفة "يديعوت أحرونوت"، نوني موزس، واتهمه بمحاولة تقديم رشى في الملف 2000، حين أجرى نتتياهو اتصالات مع موزس لتقويض الصحيفة المنافسة "يسرائيل هيوم"، مقابل حصول نتتياهو على تغطية إيجابية في "يديعوت". ويواجه نتتياهو تهم فساد في 3 ملفات أساسية، كانت وحدة التحقيقات في الشرطة قد حققت معه بشأنها في العامين الماضيين، وخلصت فيها إلى أن ثمة ما يكفي من القرائن لإدانة نتتياهو فيها وهي:

الملف 1000: يتضمن اتهامات لنتتياهو بالحصول على منافع شخصية من أثرياء ورجال أعمال، بينهم المنتج السينمائي أرنون ميلتشين وجيمس باكر.

الملف 2000: يتضمن اتهامات لنتتياهو بمحاولة التوصل إلى اتفاق مع ناشر صحيفة "يديعوت أحرونوت" أرنون موزيس، للحصول على تغطية إيجابية في الصحيفة، مقابل إضعاف صحيفة "يسرائيل هيوم" المنافسة.

الملف 4000: وهو الملف الأكثر خطورة حيث يتضمن اتهامات لنتتياهو بإعطاء مزايا وتسهيلات مالية للمساهم المسيطر في شركة الاتصالات "بيزك" شأوول ألوفيتش، مقابل الحصول على تغطية إيجابية في الموقع الإعلامي المملوك لآلوفيتش، "واللا".

وعقب القرار الاتهامي أظهرت نتائج استطلاع للرأي العام الإسرائيلي أجرته القناة الـ 13 العبرية، إلى أن 56% من الإسرائيليين يعتقدون أن نتتياهو يجب أن يستقيل، فيما يؤيد 35% بقاءه في منصبه و9% لم يحددوا موقفهم من المسألة.

وفي ما يتعلق بالانتخابات، بين أن تحالف "أزرق أبيض" بقيادة بيني غانتس كان سيحصل 36 مقعداً في الكنيست حال جرت الانتخابات التشريعية اليوم، وهذا أكثر مما حققه التحالف في الانتخابات الأخيرة التي جرت في أيلول الماضي بـ 3 مقاعد؛ وسيزيد حزب "الليكود" من رصيده أيضاً، حسب نتائج الاستطلاع، من 32 إلى 33 مقعداً، رغم توجيه تهم الفساد إلى نتنياهو؛ ويرجح الاستطلاع تراجعاً لنتائج الأحزاب اليمينية الدينية المتشددة والمعسكر اليساري على حد سواء.

وسيتفوق تحالف متكون من "أزرق وأبيض" و"العمل - غيشر" و"المعسكر الديمقراطي" و"القائمة المشتركة" العربية على تحالف يميني مؤلف من "الليكود" و"اليمن الجديد" والأحزاب الدينية بـ 57 مقعداً مقابل 55، حسب الاستطلاع.

وحمل 35% ممن شملهم الاستطلاع نتنياهو المسؤولية عن الوضع الذي قد يتطلب إجراء الانتخابات الثالثة، فيما اعتبر 27% زعيم "إسرائيل بيتنا" أفيغور ليرمان مسؤولاً عن ذلك، واعتقد 25% أن المسؤولية تقع على عاتق الجميع.

مؤيدو نتنياهو

وكان مؤيدون لنتنياهو قد هددوا بأعمال تمرد في حال قرر المستشار القضائي للحكومة تقديمه للمحاكمة بقضايا الفساد؛ وهدد ران بزقلو القيادي في حزب (الليكود) والذي ينظم الفعاليات الاحتجاجية المناهضة لمحاكمة نتنياهو بتشكيل "جيش شعبي ينزل للشارع ويمنع بالقوة محاكمة قائد الشعب"، وفي مقابلة أجرتها معه قناة "20" اليمينية وجه بزقلو تهديداً مباشراً للنائب العام شاي نيتسان، قائلاً: "عليك أن تعلم أنك أقل من أن تكون ندا لنا".

3 خيارات امام نتنياهو

قالت قناة 12 العبرية إن أمام رئيس الحكومة المنتهية ولايته، بنيامين نتنياهو، ثلاثة خيارات، بعد توجيه 3 لوائح اتهام ضده، أما الخيار الأول، بحسب المحلل السياسي في القناة

العبرية، عميت سيغال، "أن يعلن ننتياهو عن استقالته، وهو أمر مستبعد"، أما الثاني فهو احترام قرار المستشار القضائي للحكومة بتوجيه لائحة اتهام بحقه ووعد الجمهور بإثبات براءته؛ ووفقا لسيغال، فإن الخيار الثالث؛ يتمثل في هروب ننتياهو إلى الأمام وشن حرب على إحدى الجهات، وهو خيار غير مستبعد.

ومن جانب آخر نقلت القناة 12 العبرية عن مصدر في حزب الليكود لم تذكر اسمه،

قوله "يجب أن نفهم أن عهد بنيامين ننتياهو قد انتهى ويؤدي إلى التغيير"، بناء على هذا المعطى "احتمال تغير ننتياهو وارد من الصفر إلى منخفض".

وأشار استطلاع للرأي أجرته القناة 12 العبرية قبل توجيه المستشار القضائي بحكومة الإسرائيلية اتهامات الفساد لرئيس الوزراء بنيامين ننتياهو، إلى أن 46% من المستطلعة آراؤهم يعتقدون أنه إذا صدر قرار اتهام، فيجب على رئيس الوزراء أن يستقيل؛ وقال 17% منهم إنه "يجب عليه أخذ إجازة"، و30% قالوا إنه "يجب أن يبقى رئيسا للوزراء".

ورد بنيامين ننتياهو، على لوائح الاتهام الموجهة ضده، وقال: "الهدف من التحقيقات

هو إسقاط اليمين من السلطة، وهناك محاولة للقيام بانقلاب ضدي"؛ وأضاف: لقد لاحظت أن

قرار الاتهام يتم نشره، بسرعة غير مسبوقة وفي توقيت حساس للنظام السياسي منذ قيام

الدولة وهذا يعني أن هناك خطة للإطاحة بي؛ كما اتهم ننتياهو النيابة العامة والقضاء العام

الإسرائيلي بالفساد التام، وأنه ميسس ويهدف للقضاء عليه؛ وأشار ننتياهو، الى ان هذه

تحقيقات ملوثة وممنهجة وسياسية ويجب أن نضع حدًا للتلوث الذي أصاب النظام القضائي

في "إسرائيل".

وتابع: "لقد طلبوا رأسي وليس الحقيقة وأطالب بالتحقيق مع المحققين وما حصل لا

يمكن أن يحدث في دولة ديمقراطية؛ وأتوجه لكم للمناصرين والخصوم السياسيين ب أنه من

أجل أن تبقى دولتنا يجب أن نكون بنظام قانون يحظى بثقة"؛ وقال ننتياهو أن الشرطة قامت

بابتزاز الشاهد الملكي بالملف 4000، وقال أن تطبيق القانون انتقائي.

ويذكر أن نتتياهو مشتبه بارتكاب مخالفات فساد في ثلاث ملفات. في الملف 1000، (قضية السيجار والشمبانيا) مشتبه نتتياهو بالحصول على منافع شخصية من أثرياء ورجال أعمال، بينهم المنتج السينمائي أرنون ميلتشين وجيمس باكر. ووفقا للائحة الشبهات التي نشرها مندلبليت، فإن نتتياهو عمل في إطار مناصبه العامة لمصلحة ميلتشين، في عدة أمور تجارية وشخصية، وفيما كان في حالة تناقض خطيرة بين مصلحة الجمهور وبين التزامه الشخصي تجاه ميلتشين".

وفي الملف 2000، مشتبه نتتياهو بإجراء محادثات مع ناشر صحيفة "يديعوت أحرونوت"، أرنون موزيس، واقترح خلالها المس بصحيفة "يسرائيل هيوم" مقابل تغطية داعمة له في "يديعوت أحرونوت" وموقعها الإلكتروني.

وفي الملف 4000، والذي يعتبر الملف الأخطر، مشتبه نتتياهو بالحصول على رشوة من مالك شركة "بيزك"، شأوول ألوفيتش، وجني الأخير أرباحا طائلة، تشير التقارير إلى أنها تزيد عن مليار شيكل، وذلك مقابل تغطية داعمة لنتتياهو في موقع "واللا" الذي يملكه ألوفيتش.

ويذكر أن الشرطة وقعت عقودا مع عدد من المقربين والمستشارين السابقين لنتتياهو، وهم شهود مركزيون في هذه القضايا، وتحولوا إلى شهود ملك.

نتتياهو غير ملزم بالاستقالة

أعلن المستشار القضائي لحكومة العدو، أفحاي مندلبليت، أن بنيامين نتتياهو، غير ملزم بتقديم استقالته من منصبه، كرئيس للحكومة الانتقالية، أو الإعلان عن تعذره عن القيام بمهامه. وحول استقالة نتتياهو من الحقايب الوزارية التي يتولاها (الصحة والزراعة والرفاه والشتات)، أعلن المستشار القضائي للحكومة أنه سيبحث هذه المسألة في الفترة المقبلة. وأوضح مندلبليت أنه ليس من الواضح بعد، مدى إمكانية تكليف نتتياهو بتشكيل حكومة في

وقت يواجه فيه لائحة اتهام رسمية، مشيراً إلى أنه لم يبحث هذه المسألة في هذه المرحلة، لأنها "لا تزال في محل النظرية".

وجاء في قرار مندبلت أنه: "في حالة حكومة انتقالية، في أي حال، لا يمكن القول إن هناك أساساً قانونياً يجبر رئيس الحكومة على الاستقالة من هذا المنصب"؛ وأوضح أن المستشار الأسبق للحكومة، القاضي المتقاعد أهارون باراك، كان قد اتخذ نفس الموقف في حالة مماثلة عام 1977.

واستند مندبلت في قراره للبند الـ 19 من "قانون أساس: الحكومة"، الذي ينظم مسألة استقالة رئيس الحكومة؛ وجاء في القرار أنه "منذ انتخاب الكنيست الـ 21 (نيسان الماضي، والتي صوتت على حل نفسها لاحقاً)، الحكومة الانتقالية تعمل على مبدأ "استمرارية الحكومة".

وأشار مندبلت إلى أن الأحكام المتعلقة باستمرارية الحكومة وحكم الحكومة الانتقالية، تتطرق كذلك إلى مدة ولاية رئيس الحكومة، كما هو مذكور في البند 30 (ج) من "قانون أساس: الحكومة"، على النحو التالي: "رئيس الحكومة المستقيلة يستمر في شغل منصب رئيس الحكومة الانتقالية حتى تشكل حكومة جديدة".

وحول مسألة تعذر رئيس الحكومة من القيام بمهامه، أوضح مندبلت أن القانون المذكور، لا يحدد بشكل واضح الظروف التي قد تؤدي إلى حالة "التعذر"، وقال: "لغة القانون والغرض منه يتطرق إلى توافر ظروف موضوعية أو ذاتية، تنفي عملياً استمرار رئيس الحكومة في منصبه".

ولفت إلى التماس كان قد قدم للمحكمة العليا عام 2008، للمطالبة بمنع رئيس الحكومة آنذاك من أداء مهامه، وقررت المحكمة حينها أنه لا يوجد مجال للتدخل في قرار المستشار القضائي للحكومة في ترك موضوع "التعذر" للنقاش السياسي العام. وعليه، قرر مندبلت ترك مسألة "تعذر رئيس الحكومة عن القيام بمهامه"، للنقاش السياسي العام، وعدم إلزام نتياهو على الاستقالة.

وفيما تتواصل الأزمة السياسية في إسرائيل، وتعاضم فرص الذهاب إلى انتخابات جديدة، تواجه السلطة القضائية معضلة يبدو المخرج منها غير واضح، منذ إعلان مندلبليت، عن تقديم لائحة اتهام رسمية ضد نتنياهو، بتهم الرشوة والاحتيال وخيانة الأمانة. واضطر المستشار القضائي إلى تشكيل طاقم قانوني في مكتبه، لبحث هذا الوضع الشائك، ويضم الطاقم مندلبليت نفسه وكلاً من نوابه والمدعي العام، شاي نيتسان. ويفرض "قانون أساس": على الوزراء الاستقالة، إذا وجهت إليهم لائحة اتهام، ومن المتوقع أن يعلن مندلبليت خلال الفترة المقبلة أنه على نتنياهو التنازل عن الحقائق الوزارية التي يجمع بينها.

ولا تزال هناك أسئلة مفتوحة وبلا إجابة قانونية واضحة حول ما يفرضه القانون لمواجهة هذا الوضع، حيث على الجهاز القضائي الإجابة عن مسألة ويبحث الطاقم إن كان ممكناً إبلاغ الرئيس الإسرائيلي، رؤوفين ريفلين، بأنه لن يكون قادراً على تكليف نتنياهو.

انتخابات على رئاسة الليكود

ذكر تقرير صحافي، أن بنيامين نتنياهو، وافق على إجراء انتخابات داخلية على رئاسة حزبه (الليكود)، فيما تلوح بوادر صراع على أحقية نتنياهو بمواصلة تزعم الحزب بعد اتهامه بالرشوة وخيانة الأمانة والاحتيال ضمن ثلاث قضايا فساد. وتقرر إجراء الانتخابات الداخلية في الليكود على رئاسة الحزب، خلال الأسابيع الستة المقبلة، وفق ما أوردت القناة 12 الإسرائيلية، وذلك بعد انتهاء فترة الـ 21 يوماً التي مُنحت للكنيست، للإجماع على أحد الأعضاء، ينقل له التفويض بتشكيل حكومة، في محاولة أخيرة لمنع انتخابات ثالثة في أقل عام.

وأشارت القناة إلى أن نتنياهو "لم يستبعد"، خلال اجتماعه مع رئيس مركز الليكود، عضو الكنيست حاييم كاتس، إجراء انتخابات تمهيدية لاختيار رئيس الحزب، خلال الأسبوعين المقبلين، فيما لفتت القناة إلى أن احتمالاً كهذا يبقى ضئيلاً.

وتوجه عضو الكنيست عن الليكود، غدعون ساعر، إلى كاتس، مطالبا بعقد اجتماع طارئ لمركز الليكود من أجل تحديد موعد لإجراء انتخابات داخلية على رئاسة الحزب، خلال الأسبوعين المقبلين، علما بأنه من المقرر أن يعقد مركز الليكود اجتماعا له في الخامس من شهر كانون الأول المقبل.

وأشار ساعر، الذي يعتزم المنافسة على رئاسة الليكود، في توجهه إلى أنه في العام 2002 جرت انتخابات داخلية كهذه في الليكود خلال ثلاثة أسابيع، بين نتنياهو ورئيس الحكومة الأسبق، أريئيل شارون، وفيما كان عدد أصحاب حق الانتخاب حينها أكبر بثلاث مرات عما هو اليوم.

ولفت تقرير القناة 12 إلى تقديرات داخل الحزب بأن قرار نتنياهو يأتي في سياق مراوغة سياسية، حتى يتسنى له الادعاء لاحقاً أنه "وافق على إجراء انتخابات داخلية، لكن الأسباب الفنية حالت دون ذلك".

موقف امريكي جديد من الاستيطان

أعلن وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، أن بلاده لم تعد تعتبر المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة "غير متسقة مع القانون الدولي"، في تحول "رمزي" في السياسة الخارجية الأميركية بهذا الخصوص، ما اعتبره بنيامين نتنياهو، "تصحيحاً" لما وصفه بـ"ظلم تاريخي"؛ وقال بومبيو "بعد دراسة جميع جوانب النقاش القانوني بعناية، توافق هذه الإدارة... على أن (إقامة) مستوطنات إسرائيلية في الضفة الغربية لا يتعارض في حد ذاته مع القانون الدولي".

ويعتبر الإعلان الأميركي، تراجعاً عن رأي قانوني صدر عن الخارجية الأميركية في العام 1978، يقضي بأن المستوطنات في الأراضي المحتلة "لا تتوافق مع القانون الدولي".

وكانت وكالة "أسوشيتد برس" الأميركية، قد كشفت في وقت لاحق، مقتطفات من مسودة خطاب بومبيو والذي جاء فيه أن "إدارة ترامب تعتقد بأن القضايا القانونية المحيطة بمسألة المستوطنات هي مسألة تخص المحاكم الإسرائيلية".

وقال بومبيو إن إدارة الرئيس ترامب تغير نهج إدارة الرئيس السابق باراك أوباما تجاه المستوطنات؛ وأضاف أن البيانات الرسمية الأميركية تجاه أنشطة الاستيطان في الضفة الغربية على مر العقود كانت "متقلبة".

وذكر أنه "في عام 1978، قامت إدارة (الرئيس الأسبق جيمي) كارتر خلصت إلى أن إقامة المستوطنات في الضفة الغربية تتعارض مع القانون الدولي، وجاءت بعده إدارات أخرى عارضت قرار الرئيس كارتر".

رغم ذلك، زعم وزير الخارجية الأميركي أن هذا القرار لا يتطرق إلى الوضع النهائي في الضفة الغربية، والذي تعتبر المستوطنات الإسرائيلية أحد قضاياها الأربع الرئيسية إلى جانب القدس واللاجئين والحدود؛ وقال بومبيو إن "الوضع النهائي سيحدده الفلسطينيون والإسرائيليون من خلال المفاوضات".

وإلى رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، أن القرار الأميركي "تصحيح لظلم تاريخي"، وأضاف أن "أولئك الذين يشكون في شرعية الاستيطان في منطقة يهودا والسامرة (الضفة المحتلة) يعيقون أي إمكانية لإجراء مفاوضات سلام مباشرة"، وذلك في هجوم مبطن على الاتحاد الأوروبي.

وتابع نتنياهو أن "تحديد قانونية الاستيطان في يهودا والسامرة أمر يخص المحاكم الإسرائيلية وليس المحاكم الدولية المتحيزة"، على حد تعبيره، وزعم أنه "يمكن حل النزاع بين دولة إسرائيل وجيرانها الفلسطينيين من خلال عملية التفاوض، وليس من خلال الأحكام الدولية الكارثية".

في المقابل، قال الناطق الرسمي باسم الرئيس عباس، إن إعلان بومبيو بشأن المستوطنات، هو إعلان باطل ومرفوض ومدان ويتعارض كلياً مع القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية الراضة للاستيطان، وقرارات مجلس الأمن، خاصة القرار رقم (2334). وأكد أن "الإدارة الأميركية غير مؤهلة أو مخولة بإلغاء قرارات الشرعية الدولية، ولا يحق لها أن تعطي أية شرعية للاستيطان الإسرائيلي".

وأنه "في الوقت الذي ترفض فيه الرئاسة الفلسطينية هذه التصريحات وما سبقها من قرارات بشأن القدس، فإنها تطالب دول العالم برفضها وإدانتها لأنها غير قانونية وتهدد السلم والأمن الدوليين؛ وفي هذا السياق، جدد الناطق الرسمي التأكيد على أن "الإدارة الأميركية فقدت تماماً كل مصداقية، ولم يعد لها أي دور في عملية السلام، ونحمل الإدارة الأميركية المسؤولية الكاملة عن أي تداعيات لهذا الموقف الخطير".

وتعتبر الخطوة الأميركية رمزية في سياق انحيازها للاحتلال على حساب الفلسطينيين، إذ لم تعارض الإدارات الأميركية، علناً البناء الاستيطاني في الضفة المحتلة، وتجنبت إدانتها، كما تعد هذه الخطوة الحلقة الأخيرة في سلسلة تحركات إدارة ترامب المتواصلة ضد الفلسطينيين. وتأتي الخطوة الأميركية ردًا على قرار المحكمة العليا للاتحاد الأوروبي، والذي أقر قانونية وسم البضائع الإسرائيلية التي تنتج في المستوطنات المقامة في الأراضي المحتلة عام 1967، التي يتم تصديرها إلى دول الاتحاد الأوروبي.

فيما علق وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي، على تصريحات وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو بشأن الوضع القانوني للمستوطنات الإسرائيلية بالضفة الغربية. وقال: "موقف المملكة في إدانة المستوطنات راسخ ثابت ونحذر من خطورة التغيير في الموقف الأمريكي إزاء المستوطنات وتداعياته على كل جهود تحقيق السلام".

وأعرب أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية د.صائب عريقات عن استهجانه الشديد من تصريحات وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو اعتبار الاستيطان لا

يخرق القانون الدولي، مؤكداً إن الإدارة الأمريكية تضع نفسها في صف غلاة المستوطنين وتدافع عن المصالح الإستيطانية الخاصة لبعض مسؤوليها.

ودعا عريقات مستشاري الإدارة الأمريكية الى مراجعة بنود القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وقال: "إن أدوات القانون الدولي جميعها تدين الاستيطان بدءاً من المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحرم نقل السكان المدنيين إلى الأرض المحتلة مروراً بميثاق روما الذي يعتبر الاستيطان جريمة حرب، والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، ومؤخراً القرار الصادر عن محكمة العدل الأوروبية بحيثياته القانونية الموثقة تأكيداً لهذا الموقف الواضح الذي تتخذه أدوات القانون الدولي كافة إزاء الاستيطان والذي هو غير قابل للدحض أو الشك".

وطالب المجتمع الدولي بالرد على هذه الإعلانات غير القانونية وأردف: "لأن هذا السلوك يشكل خطراً على الاستقرار الدولي فإن المجتمع الدولي مطالب بالتصدي له، ومساءلة الإدارة الأمريكية على هذه الخروقات الفاضحة والمتواصلة للقانون والإجماع الدوليين وما يمكن أن تؤدي إليه من إشاعة الفوضى والاضطراب للعلاقات بين أمم العالم".

ولاحظ عريقات أن هذه السياسة الهوجاء باتت تلقى معارضة متزايدة في جميع أنحاء العالم بما في ذلك داخل الولايات المتحدة من قبل جميع الحريصين على إحلال الأمن والاستقرار والسلام العالمي بما في ذلك سلام دائم وعادل في منطقتنا يضمن للشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية في تجسيد سيادة دولته على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

قالت الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية فديريكا موغريني ، إن موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، واضح، ويظل دون تغيير؛ وأوضحت أن كل النشاط الاستيطاني غير قانوني بموجب القانون الدولي، ويقوض قابلية حل الدولتين للحياة واحتمالات السلام الدائم، كما تم التأكيد عليه من خلال قرار

مجلس الأمن 2334، وقالت: "إن الاتحاد الأوروبي، يدعو إسرائيل إلى إنهاء جميع الأنشطة الاستيطانية، تماشياً مع التزاماتها كقوة محتلة".

وأضافت: "سيواصل الاتحاد الأوروبي، دعمه لاستئناف عملية هادفة نحو حل الدولتين عن طريق التفاوض، وهو السبيل الواقعي الوحيد القابل للتطبيق؛ لتحقيق الطموحات المشروعة لكلا الطرفين".

وذكر تقرير إسرائيلي، أن حكومة العدو، أكدت لإدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، أن الإعلان عن الوضع القانوني الجديد للمستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، لن يؤدي إلى جولة جديدة من التصعيد العسكري في قطاع غزة، ولن يؤدي إلى "إشعال الأوضاع الأمنية" في الضفة المحتلة.

بومبيو: على الدول العربية التخلي عن مقاطعة إسرائيل

في ما حثّ مايك بومبيو وزير الخارجية الأميركي، الدول العربية على التعامل مع إسرائيل من أجل الاستقرار الإقليمي؛ وقال: "لقد حان الوقت للدول العربية للتخلي عن المقاطعة وإشراك إسرائيل؛ الانقسامات في الشرق الأوسط = عدم الاستقرار؛ لا ينبغي أن يواجه المفكرون العرب الذين يخاطرون بحياتهم للدفاع عن رؤية إقليمية للسلام والتعايش بشجاعة الانتقام؛ نحن بحاجة إلى الحوار".

وجاء ذلك رداً على إعلان وزراء الخارجية العرب في ختام اجتماع طارئ في القاهرة "رفضهم" القرار الأميركي الذي اعتبر المستوطنات الإسرائيلية غير مخالفة للقانون الدولي. وأكد الوزراء في ختام اجتماعهم، "ادانة ورفض قرار الولايات المتحدة باعتبار هذا القرار باطلاً ولاغياً، وليس له أثر قانوني وأنه مخالفة صريحة لميثاق وقرارات الأمم المتحدة".

دوافع القرار الأميركي حول الاستيطان

تنقسم الأسباب والدوافع التي أملت الموقف الأميركي الجديد إلى نوعين؛ النوع الأول خاص بحسابات سياسية لترامب، والنوع الآخر يتعلق بالمقاربة الكلية لإدارته.

1. إرضاء الجماعات الإنجيلية

يهدف ترامب، تمامًا كما كان عليه الحال في موضوع القدس، إلى تعزيز فرصه الانتخابية عام 2020، وذلك من خلال محاولة استرضاء القاعدة العريضة للمسيحيين الإنجيليين الذين يدعمون اليمين الإسرائيلي لأسباب دينية؛ ويمثل الإنجيليون نحو 25 % من الشعب الأميركي، وقد صوت نحو 80 % من البيض منهم لمصلحة ترامب في الانتخابات الرئاسية عام 2016. ويُعدّ بعض رموز إدارة ترامب من هذه القاعدة، مثل نائبه مايك بينس، ووزير الخارجية بومبيو، وغيرهما. وبالفعل، فقد لقي قرار إدارة ترامب بشأن المستوطنات إشادة كبيرة من قادة الإنجيليين الأميركيين.

2. استمالة اللوبي الصهيوني واليهود الأميركيين

يحاول ترامب بهذه الخطوة استمالة اللوبي الصهيوني، خصوصًا في ظل التوتر القائم ما بين هذا اللوبي ودوائر في الحزب الديمقراطي من جرّاء تراجع التأييد لإسرائيل في صفوف الديمقراطيين، ولا سيما بين القاعدة الشبابية الأكثر ليبرالية للحزب.

3. محاولة دعم نتنياهو

رغم نفي مسؤولين في إدارة ترامب أن يكون توقيت الإعلان مقصودًا لمساعدة نتياهو الذي يكافح ليحتفظ بالسلطة بعد عمليتين انتخابيتين هذا العام لم تُسفرًا عن نتائج حاسمة، فضلًا عن أنه يواجه ملاحقة قضائية محتملة تتعلق باتهامات بالفساد، فإنّ المؤشرات الدالة على قصدية ذلك التوقيت كثيرة.

ويحتاج نتياهو إلى تشكيل حكومة جديدة أملًا أن يجري استصدار قانون من الكنيست يعطيه حصانة قانونية ضد أيّ تهمة قد تصدر ضده. ومع فشل غريمه الرئيس، بيني غانتس، زعيم حزب "أزرق أبيض" في تشكيل تحالف حكومي، فإنّ إسرائيل قد تكون متجهة إلى

انتخابات تشريعية ثالثة؛ ومن ثمّ قد يكون إعلان إدارة ترامب هذا محاولةً لتعزيز حظوظه في الانتخابات القادمة.

4. فرض معايير إطار الحل النهائي للصراع

لقد زعم بومبيو في تصريحاته أن القرار الأخير لإدارته حول المستوطنات لا يهدف إلى فرض نتيجة مسبقة لمفاوضات الوضع النهائي حول الضفة الغربية، ولكن تبدو الحقيقة مغايرة لذلك؛ إذ إن القرار الأخير يندرج ضمن سلسلة من القرارات الأخرى التي تؤكد هذا المعطى. ومن الواضح أن إدارة ترامب تسعى لإعادة رسم ملامح الصراع، ووضع محددات جديدة لهذا الصراع على نحو يكون لمصلحة إسرائيل على حساب الفلسطينيين والعرب. وفي هذا الإطار، جاء قرار الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، ثمّ قطع التمويل عن الـ "أونروا"، وما تبعهما من وقفٍ لكل المساعدات عن الفلسطينيين، ثمّ القرار حول الجولان. فإدارة ترامب تقوم بتحديد ما تعتبره "عقبات" على طريق "حل" الصراع العربي والفلسطيني مع إسرائيل. والحقيقة أنها تشرعن الوضع القائم، وتحاول إزالة العقبات أمام تكريسه. وكان ترامب قد فسّر من قبلُ مسألة اعترافه بالقدس عاصمةً لإسرائيل، ونقل السفارة الأميركية إليها، بقوله إنها "شيء جيد قمت به، ذلك أننا أزلنا هذه العقبة من على طاولة المفاوضات؛ بمعنى أنه يلغي موضوعات التفاوض.

واليوم يكرر بومبيو الحجة نفسها في موضوع المستوطنات، فـ "وصف بناء المستوطنات المدنية بأنه يتعارض مع القانون الدولي لم يؤدّ إلى نتائج، ولم يعزز هدف تحقيق السلام".

نظرة على الاستيطان:

المستوطنة اليهودية الأولى، تم إنشاؤها في العام 1878، ومنذ ذلك التاريخ، تنتشر المستوطنات بشكل رهيب في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ وإسرائيل تبني الآن على مساحة 296 كيلو متراً مربعاً، إضافة إلى بناء وتطوير على مساحة 540 كيلو متراً مربعاً، إضافة

لوجود 343 كيلو متراً مربعاً، هي مساحات فارغة حول المستوطنات . وفي الضفة الغربية حالياً يوجد 474 مستوطنة، وهي مقسمة كالتالي: 184 مستوطنة كاملة، 171 بؤرة استيطانية، 26 على شاكلة مستوطنة، بالإضافة إلى الاستيلاء الكلي أو الجزئي على 93 منزلاً فلسطينياً. ومدينة القدس بها 29 مستوطنة، 15 منها في القدس الشرقية، أما حول القدس وضواحيها، فيوجد 43 مستوطنة، على مساحة 46 ألف دونم؛ وبلغ عدد المستوطنين في القدس الشرقية، 400 ألف مستوطن، منتشرين على مناطق مثل جبل أبو غنيم، وهذا أدى لتهجير الفلسطينيين، سواءً أكانوا مسلمين أم مسيحيين، وهذا الأمر لا يظهر على المسلمين نتيجة كثرة أعدادهم، ولكنه يظهر للأسف عند المسيحيين لقلة أعدادهم، وهذا حول الصراع من سياسي إلى ديني.

أما فيما يتعلق بمناطق (C) ورغم حصول الإسرائيليين على 60% من مساحة فلسطين، إلا أنهم الآن يمتلكون أكثر من 282 ألف دونم، ولديهم 135 مستوطنة وبؤرة، بالإضافة لوجود 400 ألف مستوطنة، بينما الفلسطينيون يمتلكون فقط 532 قرية وخربة، بالإضافة لوجود 350 ألف مواطن فلسطيني، وسيطرون فقط على أقل من 1%، أي حوالي 18 ألف دونم، بمعنى آخر أن إسرائيل حتى بالاتفاقيات، استولت على الكثير الكثير من أراضي الفلسطينيين، فكيف الحال لو لم تكن هنالك اتفاقيات. وقرار بنيامين نتنياهو؛ بضم الأغوار، سيكون هو الضربة القاصمة للدولة الفلسطينية، وهذا يدعو لإنهاء سياسة التتديد والإدانة والاستنكار، بل يحتاج لقرارات صارمة، وإجراءات على الأرض.

يذكر، أن منظمة (بتسيلم) الإسرائيلية، أكدت أن المستوطنات تمتد على مساحة تشكّل نحو 10% من مساحة الضفة الغربية، يضاف إليها حوالي مليون و 650 ألف دونم هي مساحة مناطق نفوذ المجالس الإقليمية للمستوطنات، وتشمل براري شاسعة لا تدخل في منطقة عمران أيّ من المستوطنات؛ و مساحة الأراضي الواقعة تحت سيطرة المستوطنات مباشرة، نحو 40% من مجمل مساحة الضفة الغربية، وتشكّل 63% من مساحة المناطق (ج).

وأشارت المنظمة، إلى أنه رغم أن الضفة الغربية، ليست جزءاً من مناطق السيادة الإسرائيلية، إلا أن إسرائيل تطبق معظم القانون الإسرائيلي على المستوطنات والمستوطنين.

بناء الوحدات الاستيطانية بالضفة منذ بداية العام الحالي

ذكرت صحيفة "يسرائيل هيوم"، أن سلطات الإحتلال انتهت من بناء مئات الوحدات الاستيطانية بالضفة الغربية منذ بداية العام الحالي. وقالت إن بناء 827 شقة سكنية في المستوطنات بالضفة الغربية، مؤكدةً أن هناك انخفاضاً في عمليات بناء الشقق السكنية داخل المستوطنات بالضفة.

وبحسب الصحيفة، فإن البيانات تشير إلى انخفاض في بناء الشقق في النصف الثاني من عام 2019، مشيرةً إلى أن ما تم بناؤه منذ بداية العام 827 شقة بانخفاض يصل إلى 27% عن العام الماضي، حيث بنيت 2227 شقة خلال عام 2018. وأوضحت أنه خلال العقد الماضي تم بناء أكثر من 19 ألف شقة سكنية جديدة، وكان عام 2016 أكثر الأعوام التي شهدت عمليات بناء تصل إلى 3211 شقة، وفي عام 2017 تم بناء 1697. ويظهر أن 60% من عمليات بناء الشقق الجديدة خلال العقد الماضي، تمت في مستوطنات وبؤر استيطانية صغيرة، حيث تم بناء 11.628 شقة. ونفذ جزء آخر من بناء تلك الشقق في المستوطنات الكبرى مثل "موديعين عيليت" 2.310، و"بيتمار عيليت" 1906، و"أرنيل" 1718، و"جفعات زئيف" 1283، و"معاليه أدوميم" 732 شقة، خلال العقد الماضي.

خلاف بين الجيش والشاباك حول تسهيلات بغزة

أفيد بوجود خلاف بين الجيش وجهاز الأمن العام (الشاباك) حول تخفيف الحصار على قطاع غزة؛ وبحسب تقرير المحلل العسكري في صحيفة "هآرتس"، عاموس هرئيل، فإن الجيش يؤيد تسهيلات "بعيدة الأمد" في القطاع مقابل تهدئة، بينما يتحفظ الشاباك من إصدار تصاريح تسمح آلاف العمال بالخروج من القطاع للعمل في إسرائيل. لكن في ظل الأزمة السياسية في إسرائيل، المتمثلة بفشل رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، ورئيس كتلة "كاحول

لافان"، بيني غانتس، بتشكيل حكومة، ليس بمقدور إسرائيل اتخاذ قرار بشأن تخفيف الحصار ومنح تسهيلات للغزيين، في الفترة القريبة المقبلة.

وبحسب هرنيل، فإنه بعد عشرة أيام على انتهاء جولة التصعيد الأخيرة بين إسرائيل وحركة الجهاد الإسلامي، يتحدث الجيش عن "فرصة نادرة للتقدم" نحو تهدئة، بادعاء أن اغتيال إسرائيل للقيادي العسكري في الجهاد، بهاء أبو العطا، "أزال من الطريق التهديد المركزي على الهدوء في القطاع في السنة الأخيرة؛ بينما قيادة حماس في القطاع، برئاسة يحيى السنوار، تبدي اهتماما بالتوصل إلى تهدئة طويلة الأمد".

وأشار هرنيل إلى أن تحسب حكومة نتنياهو من انتقادات سياسية داخل إسرائيل والمفاوضات العالقة بين إسرائيل وحماس حول الأسرى وجثتي الجنديين الإسرائيليين المحتجزين في القطاع، يمنع التقدم نحو تهدئة طويلة الأمد.

واعتبر هرنيل أن النهاية السريعة لجولة التصعيد الأخيرة، بعد يومين على اندلاعها، "وضع إسرائيل أمام احتمال نادر للتقدم، وربما لتصحيح ما تم إهداره قبل خمس سنوات، بعد الجرف الصامد" في إشارة إلى العدوان الإسرائيلي على غزة في العام 2014. و"الفرصة" التي يتحدث عنها الجيش الإسرائيلي هي أنه في أعقاب اغتيال أبو العطا، "الذي كان مسؤولاً عن إطلاق 90% من القذائف الصاروخية في السنة الأخيرة"، إضافة إلى استشهاد 20 مقاتلاً من الجهاد، في جولة التصعيد الأخيرة، "نشأ احتمال بإعادة الجهاد إلى مكانته الأصلية، كفصيل ثانوي لحماس وليس كمن ينجح بإملاء مجرى التطورات، مثلما حدث في السنة الأخيرة".

وتابع هرنيل أنه في مقابل ذلك، قررت حماس عدم الانضمام إلى جولة التصعيد بين إسرائيل والجهاد، باستثناء إطلاق قذيفتين صاروخيتين باتجاه مدينة بئر السبع، بعد يومين من وقف إطلاق النار، ويعتبر الجيش أنها كانت عبارة عن "ضريبة كلامية".

وكتب هرنيل أنه "في الجيش مقتنعون بأن حماس تريد الآن الامتناع عن مواجهة، وهي معنية بالتوصل إلى إنجازات اقتصادية ملموسة؛ وهكذا، نشأت ظروف جيدة لدفع تهدئة طويلة

الأمد؛ وأشارت حماس مرة أخرى إلى نيتها، باتخاذ قرار بعدم تنظيم (مظاهرات مسيرة العودة) في يومي الجمعة الأخيرين".

وأضاف أن "تقديرات الجيش هي أنه بالإمكان وضع التهدئة على خطوط إيجابية، بواسطة سلسلة تسهيلات أخرى في القطاع، وبضمنها يجري الحديث عن بدء التخطيط لمشاريع كبير في مجال البنية التحتية، مثل تشغيل خط كهرباء آخر للقطاع، إقامة منشأة لتحلية المياه واستعدادات أولية لإعادة إقامة منطقة صناعية في معبر كرني (المنطار)؛ ويبدو أن الجيش الإسرائيلي سيؤيد أيضا توسيعا ملموسا لعدد التصاريح للعمال من القطاع للعمل في بلدات غلاف غزة، وربما في مناطق أخرى في البلاد".

وتابع هرتيل أنه "في هيئة الأركان العامة يؤمنون أنه بالإمكان ضمان مراقبة أمنية وثيقة على العاملين، مثلما يحدث اليوم، على سبيل المثال، في المناطق الصناعية في المستوطنات في الضفة الغربية؛ والشاباك، الذي يبدي استعدادا لدراسة تسهيلات معينة في القطاع، عبر طوال السنين الماضية عن معارضة شديدة لإدخال عدد كبير من العمال، مسوغا ذلك بأنه يمكن أن يزيد عدد العمليات؛ وتسمح إسرائيل، منذ تموز الماضي، بدخول 5 آلاف عامل ورجال أعمال من القطاع إلى إسرائيل".

وأشار هرتيل إلى أن الجيش يستعد لاحتمال اندلاع مواجهة في الجبهة الشمالية، في آذار المقبل، وأنه على هذه الخلفية "يرى الجيش فرصة، وربما لن تتكرر، لتحقيق عدة سنوات من الهدوء عند حدود قطاع غزة؛ وهذا سيناريو متفائل جدا، لكنه ليس مستبعدا؛ وحماس، بقدر ما يمكن فهمها، معنية به؛ ولذلك فإن التطبيق متعلق بالأساس بقرارات المستوى السياسي في إسرائيل".

الرأي العام الإسرائيلي يميني بامتياز

إلى أي مدى تعبّر سياسة دولة الاحتلال عن الاتجاه الطاعني على مواقف الرأي العام فيها؟ هذا ما يحاول أن يجيب عنه معهد متافيم (مسارات) لدراسة السياسة الإسرائيلية

الإقليمية، منذ عام 2013، من خلال المؤشر السنوي لسياسة إسرائيل الخارجية الذي يشمل استطلاعاً واسعاً.

ووفقاً لاستطلاع عام 2019 الذي نُشر قبل أيام، ثمة منذ 2015 صعود مضطرد في مستوى رضى الرأي العام الإسرائيلي حيال مكانة إسرائيل في العالم وسياستها الخارجية (علامة 6 من 10)، بموازاة تعاضم ميله إلى ناحية استبطان الغايات العامة لهذه السياسة، كما دأب على صوغها وترسيخها رئيس الحكومة وزعيم اليمين، بنيامين نتنياهو، خلال سنوات حكمه منذ أكثر من عقد.

وفي ضوء ذلك، أعرب 57% من الإسرائيليين عن اعتقادهم بأنه في حال تسلّم رئيس تحالف "أزرق أبيض"، بيني غانتس، مهمات رئيس الحكومة المقبلة لن يغيّر مفاصل السياسة الخارجية، وفي حال إقدامه على تغييرها فسيمس بالدولة. ومع أن القيميين على المؤشر الذين يتم تأطيرهم بأنهم "أقرب إلى مواقف اليسار"، يبرّرون هذا الميل بمسوِّغ انعدام وجود بديل ناجع لهذه السياسة من المعارضة البرلمانية، فإنهم يتغاضون عن حقيقة أن أحد أهم أسباب انتفاء هذا البديل يعود إلى حالة التماهي شبه التام بين الحكومة والمعارضة.

ومن نتائج لافتة أخرى، لا بد من الإشارة إلى ما يلي: ازدياد نسبة الإسرائيليين الذين يعتبرون أن روسيا مهمة لدولة الاحتلال إلى درجة اعتبارها الدولة الثانية في سلم أهميتها بعد الولايات المتحدة؛ تعتقد أغلبية الإسرائيليين أن السعودية هي الدولة العربية الأهم التي على دولة الاحتلال أن تدفع بالتعاون معها؛ يعتقد معظم الإسرائيليين أنه في حال انطلاق عملية سياسية مع الفلسطينيين فإن الوسيط المفضّل إلى جانب الولايات المتحدة هو دول الرباعية العربية مصر والأردن والإمارات العربية والسعودية.

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ننوّه إلى نتيجتين ذاتي دلالة: أن 61% من الإسرائيليين يعتقدون أن الرئيس عباس، ليس شريكاً للسلام، وأن أي حكومة إسرائيلية مقبلة يجب ألا تولي أهمية خاصة لعملية السلام مع الفلسطينيين. وأن 55% من الإسرائيليين يعتقدون أن على المواطنين الفلسطينيين في الداخل القيام بدور مركزي أكثر في دفع عملية السلام الإسرائيلية

- الفلسطينية إلى الأمام، بينما يعتقد 45% أنه لا ينبغي لهؤلاء المواطنين أداء دور مركزي أكثر في بلورة سياسة الدولة الخارجية.

من شأن هذه المعطيات أن تعيد البريق إلى مقولة أن الرأي العام الإسرائيلي يمينيّ بامتياز، وأن القيادة الحالية مناسبة له في هذا الزمن بتطابق تام؛ وهذا ما يجسده أيضاً المعطى المتعلق بعلاقات دولة الاحتلال مع الاتحاد الأوروبي، حيث يعتقد نحو نصف الإسرائيليين أن هذا الاتحاد بات خصماً لدوداً لدولتهم أكثر من كونه صديقاً داعماً.

وبرأي هؤلاء، ستبقى عودة الصداقة بين الجانبين مرهونة فقط بإعلان ساسة أوروبا أن علاقاتهم مع إسرائيل مهمة للغاية من ناحيتهم أولاً.

على الرغم مما تقدّم، اختير اللجوء إلى صيغة التساؤل في العنوان، لأنه في مقابل من يقول إن الشعب اليهودي كان يمينا في أساسه، ومنذ البداية يتبنى فكراً يقول إنه شعب مختار، وحيد وفريد، لا تنطبق عليه القواعد الإنسانية العامة، نجد من يدحض ذلك، ودليله الأبلغ على ذلك هو أزمة تأليف حكومة يمينية جديدة في إسرائيل، بعد جولتين انتخابيتين متتاليتين هذا العام.

في واقع الأمر، نتائج هاتين الجولتين، بقدر ما إنها تعكس مواقف الرأي العام، أثبتت مسألتين ترتبطان بجوهر الإجابة عن تساؤلنا: أن احتمالات تأليف حكومة بقيادة من يوصف بأنه "يسار" ضئيلة للغاية. وأن الأحزاب التي تُدرج في خانة ذلك اليسار كانت على وشك التبخر لولا لجوؤها إلى عقد تحالفات مع قوى سياسية يمينية، وبدت تهمس وتثرثر كاليمين، حتى وإن طالبت بأن تُعامل كيسار.

نتنياهوو يأمر ببدء ضم غور الأردن

أفادت وسائل إعلام العدو بأن بنيامين نتنياهو، وافق على تفعيل مشروع القانون حول ضم غور الأردن لإسرائيل، وذلك بعد تغيير واشنطن موقفها إزاء المستوطنات الإسرائيلية. وأكدت شارين هاسكل، عضو الكنيست عن حزب "الليكود"، التي قدمت مشروع القانون، إن

"القانون يحظى بالدعم الكامل من رئيس الوزراء"، وطلبت هاسكل إعفاء لمشروعها من فترة الانتظار الإلزامية، التي تبلغ 6 أسابيع، ليصبح من الممكن التصويت. ومن المتوقع أن تصوت على مشروع القانون اللجنة التنظيمية في الكنيست، التي يرأسها النائب أفي نيسنكورن من تحالف "أزرق أبيض". ودعت هاسكل ممثلي "أزرق أبيض" و"إسرائيل بيتنا" و"العمل - غيشر" لدعم جهود "الليكود" لتمرير مشروع القانون، معربة عن ثقتها بأن "هذا المشروع المهم سيحصل على أغلبية 80 صوتا في الكنيست". من جانبه، قال بنيامين نتنياهو، إن "القرار التاريخي من الإدارة الأمريكية يتيح لنا فرصة فريدة لتحديد الحدود الشرقية لإسرائيل وضم غور الأردن". ودعا نتنياهو زعيم التحالف "أزرق أبيض"، بيني غانتس، المكلف بتشكيل الحكومة، إلى إنشاء حكومة وحدة وطنية معه ومع زعيم "إسرائيل بيتنا"، أفيغدور ليبرمان، مشيرا إلى أن البند الأول على جدول أعمال هذه الحكومة سيكون ضم غور الأردن.

محكمة العدل الأوروبية

قضت محكمة العدل الأوروبية بضرورة وضع علامات على المنتجات المصنوعة في المستوطنات الإسرائيلية بصفقتها هذه، وإمكانية عدم تسويقها كمنتجات إسرائيلية. وقد يؤدي هذا القرار الدراماتيكي إلى مزيد من التدهور في العلاقات المتوترة أصلا بين إسرائيل وبروكسل، حيث طالما رفض سياسيون إسرائيليون من مختلف ألوان الطيف السياسي سياسة الإتحاد الأوروبي المتمثلة في التمييز بين المنتجات المصنعة في إسرائيل نفسها وتلك المصنعة في المناطق التي لا يعترف الإتحاد الأوروبي بالسيادة الإسرائيلية فيها. وقالت المحكمة - وهي أعلى هيئة قضائية في الإتحاد الأوروبي - في بيان صحفي "المواد الغذائية التي تأتي من الأراضي المحتلة من قبل دولة إسرائيل يجب أن تحمل إشارة إلى منطقة المنشأ، مرفقة بإشارة إلى المصدر، إذا كانت هذه المواد الغذائية قادمة من مستوطنة إسرائيلية داخل هذه المنطقة".

قالت متحدثة باسم سفارة الاتحاد الأوروبي في رمات غان إن "الإشارة الواضحة وغير المضللة إلى المنشأ هي جزء أساسي من سياسة المستهلك في الاتحاد الأوروبي". وأضافت المتحدثة أن قرار المحكمة يؤكد "الإشعار التفسيري" الصادر عن المفوضية الأوروبية لعام 2015، والذي أدخل أولاً الحاجة إلى وضع علامات على بضائع المستوطنة على هذا النحو، وتابعت "موقف الاتحاد الأوروبي بشأن هذه القضية لم يتغير". وقالت إن "الاتحاد الأوروبي لديه موقف راسخ ومعروف منذ فترة طويلة وهو أنه لن يعترف بأي تغييرات على الحدود الإسرائيلية قبل عام 1967 بخلاف تلك المتفق عليها بين أطراف النزاع الإسرائيلي الفلسطيني"، وتابعت: "يعتبر الاتحاد الأوروبي المستوطنات في الأراضي المحتلة غير قانونية بموجب القانون الدولي".

وأكدت أن الاتحاد الأوروبي يرفض في الوقت نفسه "أي شكل من أشكال المقاطعة أو العقوبات ضد إسرائيل" بما في ذلك حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات (BDS). ونظرت المحكمة في القضية بعد أن طعن مصنع النبيذ "بساغوت" - الذي يقع في مستوطنة تحمل الاسم نفسه شمال القدس - في حكم صدر عام 2016 من قبل محكمة فرنسية ينص على أن البضائع المنتجة في الضفة الغربية والقدس الشرقية وهضبة الجولان يجب أن تكون علامات تشير إلى أنها مصنعة في "مستوطنة إسرائيلية". وقال يعقوب بيرغ، الرئيس التنفيذي لشركة "بساغوت" لتايمز أوف إسرائيل في بيان صدر بعد دقائق من إعلان المحكمة في لوكسمبورغ لقرارها "سندرس القرار ونرد بعد دراسته".

بعد ذلك بوقت قصير، نشرت مؤسسة "Lawfare Project"، وهي منظمة مناصرة لإسرائيل مقرها في نيويورك، بياناً باسم بيرغ جاء فيه أن "مصنع النبيذ يفخر بمساهمته في مكافحة هذا القرار وتعتزم مواصلة النضال"؛ كما أشار البيان إلى أن العديد من أعضاء الكونغرس الأمريكي يدعمون معركة مصنع النبيذ ضد سياسة وضع العلامات في الاتحاد الأوروبي؛ ونُقل عن بيرغ قوله: "بصفتنا مواطنين إسرائيليين، يعيشون في مجتمع حصل على

مصادقة الحكومة الإسرائيلية، نتمنى فقط إنتاج وتصدير نبيذ عالي الجودة اكتسب سمعته في جميع أنحاء العالم".

وقالت بروك غولدشتاين، رئيسة "Lawfare Project" والتي تقدم المشورة القانونية

لبساغوت، إن قرار المحكمة قد "يدون التمييز الديني في قانون" ويحرج أوروبا.

وأضافت: "لا يوجد سبب يدعو الى وضع علامات على منتجات ينتجها مسلمون ويهود

في نفس المكان الجغرافي بطريقة مختلفة. في الواقع، فإن معاملة الناس بطريقة مختلفة بسبب

دينهم هو تعريف التعصب ونحن نعرف ما يحدث عندما تسير أوروبا في هذا المسار".

واستتكر وزير المواصلات بتسليل سموتريتش قرار المحكمة، وقال إن القضاة في

لوكسمبورغ يدعمون "إرهابيي" غزة الذين أطلقوا مئات الصواريخ تجاه إسرائيل.

وقال في بيان: "في نفس اليوم التي يذكرنا أعداء إسرائيل بطموحهم في تدميرنا، ونتائج

الفرار من الإرهاب والتنازل عن السيطرة على الأرض، فإن المحكمة الأوروبية تضع نفسها

إلى جانبهم؛ وتوقعت حكومة العدو قرار المحكمة وحاولت إقناع مصنع النبيذ بسحب

الدعوى، كما قال عدد من المسؤولين الإسرائيليين في الأيام الأخيرة، الذين كانوا يخشون من

قيام المحكمة بالإعلان عن أن سياسة لم تُنفذ بعد، رغم كونها إلزامية، في العديد من دول

الإتحاد الأوروبي هي سياسة ملزمة قانونا. ومن المرجح أن يعزز قرار المحكمة حركة

المقاطعة (BDS)، كما توقع المسؤولون قبل صدور الحكم.

في الواقع، من المرجح أن يضر قرار المحكمة بالمصالح التجارية للمصدرين

الإسرائيليين، وليس فقط لأولئك الذين من المستوطنات، كما حذر المسؤولون الإسرائيليون.

وقال مسؤولون إسرائيليون لتايمز أوف إسرائيل مؤخرا "مساحة المناورة في الدول الأوروبية

ستتقلص بعد الحكم"، وأضافوا أن "أولئك الذين يسعون لنزع الشرعية عن إسرائيل يمكن أن

يستخدموا الحكم ضدنا، سواء على المستوى القانوني أو من حيث التصور العام". وأصدرت

وزارة الخارجية تعليمات إلى الدبلوماسيين المتمركزين في العواصم الأوروبية بتحذير

محاوريهم من أن تنفيذ السياسة المثيرة للجدل قد يؤثر سلبا على العلاقات مع إسرائيل.

واستتكر مجلس "يشع" الاستيطاني حكم المحكمة، وقالت إنه يضر بالأساس بالسكان العرب في الضفة الغربية الذين يكسبون عيشهم في الشركات الإسرائيلية. وقالت المنظمة "هذا قرار منافق، ينبع من أدنى أنواع معاداة السامية ونحن ندينه بأشد العبارات الممكنة"، ودعت أيضا الحكومة الإسرائيلية إلى "العمل بقوة" من أجل إلغاء حكم المحكمة.

ورحب الفلسطينيون بقرار المحكمة، ودعوا الدول الأوروبية إلى تطبيق "ما هو التزام قانوني وسياسي"، بحسب ما قاله المسؤول في منظمة التحرير الفلسطينية، صائب عريقات. وأضاف "مطلبنا هو ليس فقط من أجل وضع العلامات الصحيحة التي تعكس شهادة منشأ المنتجات القادمة من المستوطنات الاستعمارية غير القانونية، وإنما حظر هذه المنتجات من الأسواق الدولية".

في قرارهم كتب القضاة الخمسة عشر أنه من الضروري وضع علامات على البضائع المنتجة في المستوطنات الإسرائيلية بهذه الصفة "لمنع تضليل المستهلكين فيما يتعلق بحقيقة أن دولة إسرائيل موجودة في المناطق المعنية كقوة احتلال وليس كيان سيادي". وأضافت المحكمة أن المستوطنات الإسرائيلية "تتميز بحقيقة أنها تعبر بشكل ملموس عن سياسة نقل السكان التي تقوم بها هذه الدولة خارج أراضيها، في انتهاك لقواعد القانون الإنساني الدولي العام"؛ وقالت المحكمة إن العلامة التي تشير فقط إلى أن المنتج "صُنع في الضفة الغربية" غير كافية، لأن المستهلكين لا يمكنهم معرفة ما إذا كان المنتج الذي يقومون بشرائه صُنع في مجتمع محلي تم إنشاؤه "في انتهاك لقواعد القانون الإنساني الدولي".

وقالت المتحدثة باسم سفارة الاتحاد الأوروبي في إسرائيل، إن المنتجات من إسرائيل ذاتها، لا تزال تتمتع "بعلاقة تجارية مميزة مع الاتحاد الأوروبي"، وأشارت إلى أن هذه السلع تستفيد من المعاملة الجمركية التفضيلية عند دخولها إلى الاتحاد الأوروبي، ووعدت "هذا الوضع سيبقى دون تغيير".

صفحة القرن

أكدت صحيفة أمريكية، أن نجاح خطة السلام الأمريكية في الشرق الأوسط "صفحة القرن" بات صعب وضئيل في الفترة الأخيرة، نظراً لاستمرار المأزق السياسي في إسرائيل، ومعارضة القيادة السياسية الفلسطينية لها؛ وبحسب "نيويورك تايمز" الأمريكية، فإن تصريح وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، حول شرعية المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والأزمة السياسية الإسرائيلية أثار الشكوك حول إمكانية نجاح المقترح، الذي طال انتظار إعلانه من ترامب.

ونقلت عن إيلان غولدنبرغ - مسؤول ملف المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية في عهد الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما - الذي عاد مؤخراً من زيارة استمرت أسبوعاً إلى إسرائيل، حيث التقى بمسؤولين بارزين: لا أحد يُصدّق أنّ هذه الخطة ستُعلن؛ فهي لم تُطرح ولو مرة واحدة. وأوضحت الصحيفة أن مسؤولي إدارة ترامب يُصرون على أنّ الخطة التي اكتملت قبل أشهر بإشراف جاريد كوشنر، صهر ترامب ومستشاره البارز، ستُعلن مستقبلاً، بالرغم من فشل التنبؤات السابقة بموعد إعلانها؛ كما نقلت عن ديفيد ماكوفسكي، وهو زميل أول في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى عمل في فريق مفاوضات السلام في الشرق الأوسط في إدارة أوباما، قوله عن إدارة ترامب: "إنهم يرون أنها رؤية أكثر منها خطة"؛ وأضاف أنّ إدارة ترامب تأمل في إقامة "أساس تاريخي، كي يستطيعوا استخدامه أساساً للمفاوضات المستقبلية في حال إعادة انتخابهم".

وقال آرون ديفيد ميلر - الأول في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي الذي شارك في فريق مفاوضات السلام في الشرق الأوسط في عهد رؤساء من كلا الحزبين - إنّ أي خطة يطرحها ترامب من المرجح أن "تعيد صياغة سياسة الولايات المتحدة بصورة تجعل حل الدولتين مستحيلاً". وكان غرينبلات، قد صرح في وقت سابق، في مقابلة مع صحيفة "الشرق الأوسط" عقب عودته إلى العمل في القطاع الخاص في 1 تشرين الثاني الجاري بعدما حل

محله آفي بيركوفيتش في فريق كوشنر: "سنعلن الخطة في الوقت المناسب، وفي الوقت الذي نعتقد فيه أن لديها أفضل فرصة في النجاح".

وبدا ترامب متحيراً من الوضع الحالي في إسرائيل حين ظهر في 12 تشرين الثاني الجاري أمام مجموعة من أنصاره اليهود الأرثوذكس في أحد فنادق مانهاتن؛ ولم ينشر البيت الأبيض تصريحات ترامب في المؤتمر، لكنها ظهرت في مقطع فيديو نُشر على تويتر. وإدارة الرئيس ترامب لا ترى احتمالاً لإطلاق خطتها للتسوية التي عملت عليها لأكثر من ثلاثين شهراً المعروفة بـ "صفقة القرن" قبل نهاية العام الجاري أو في المدى المنظور". ورداً على سؤال "القدس" حول رأيه بتقرير موقع ذي تايمز أوف إسرائيل/ الأحد، 17/11، الذي أشار إلى أن "مصادر إسرائيلية رفيعة المستوى أخبرته بأن الرئيس الأميركي ترامب محبط من نتائجه بسبب الجمود السياسي (في تشكيل الحكومة) وإغلاق الباب أمام فتح المجال لخطة السلام" قال المصدر الذي طلب عدم كشف هويته إن "الرئيس ترامب كان متحمساً منذ إعلانه عن مساعيه لطرح خطة السلام التي اعتبرها الأصعب، وأنها بالتالي ستكون صفقة القرن، وأن (صهره) جاريد كوشنر هو الذي يستطيع تحقيق كل ذلك، ولا أحد غيره، يشعر بخيبة أمل كبيرة خاصة وأنه كان يعتقد بأن فريقه (كوشنر، وسفير واشنطن في إسرائيل فريدمان وغرينبلات الذي استقال الشهر الماضي) قطعوا شوطاً طويلاً نحو إعلان الخطة، ولكن الإعلان عنها بقي أسيراً لتشكيل حكومة إسرائيلية قوية بعد انتخابات نيسان الماضي، ومن ثم انتخابات أيلول الماضي، والآن يبدو واضحاً أن احتمال تشكيل حكومة إسرائيلية جديدة تنفذ الخطة، يتلاشى، ولا يستغرب أن تذهب إسرائيل لانتخابات ثالثة، مما سيجد الخطة لأشهر طويلة قادمة".

وإدعى المصدر أن "خطة إدارة ترامب اكتملت منذ فترة؛ قبل استقالة مبعوث الرئيس ترامب للمفاوضات الدولية جيسون غرينبلات (31 تشرين الأول الماضي) ولكن الجمود السياسي الإسرائيلي حال، ويحول دون إطلاقها، وهذا سبب يُحبط الرئيس وفريقه".

ونشر موقع "ذي تايمز أوف إسرائيل" مقالا ادعى فيه أن مسؤولا إسرائيليا رفيعا أخبره بأن هناك "حيرة وغضبا" في واشنطن لأن الانتخابات والخلافات الائتلافية تفشل في تشكيل حكومة، وأن ترامب يشعر "بخيبة أمل كبيرة من رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو، وأنه محبط من تأخير الجمود السياسي المستمر الذي يؤخر بدوره الكشف عن خطة واشنطن للسلام التي طال انتظارها".

وتعلق إسرائيل في مأزق سياسي منذ أكثر من سبعة أشهر (9 نيسان 2019)، بعد فشل جولتين متتاليتين من الانتخابات دون فوز احد بشكل واضح، وإذا لم يتمكن بني غانتس رئيس حزب أزرق وأبيض تشكيل حكومة خلال الأيام الأربعة المقبلة، ستضطر إسرائيل إلى خوض انتخابات جديدة.

يذكر أن ترامب عبر عن إحباطه بشأن هذه المسألة يوم الثلاثاء، 12 تشرين الثاني 2019، أمام مجموعة يهودية أميركية متزمتة في مدينة نيويورك بأسلوب ساخر متسائلا "ما هو نوع النظام الموجود هناك (في إسرائيل)، مع بيبي (نتنياهو) ...؟ كلهم يتشاجرون ويتشاجرون" مضيفا "نحن هنا لدينا أنواع مختلفة من المعارك، ولكن على الأقل نحن نعرف من هو الرئيس؛ أنهم يستمرون في إجراء الانتخابات المتتالية ولم يتم انتخاب أحد". ويقول المصدر "إن الرئيس ترامب ونتنياهو عبرا مرارا عن علاقتهما وتحالفهما القوي، والتشارك في الأفكار والقيم، التي خدمتهما مع قواعدهما الانتخابية، وصلبت من تحالفاتهما مع قوى المسيحيين التبشيريين اليمينيين، كما أنهما تقاسما الدعم المالي من نفس المصدر مثل شيلدون أدلسون الذي وثق العلاقة بينهما أكثر وأكثر، ولكن من الواضح أن الأشهر القليلة الماضية خلقت فجوة بينهما، حيث أجاب الرئيس ترامب عندما سئل في أيلول الماضي بعد الانتخابات الإسرائيلية عما إذا تحدث مع نتنياهو، وقال بأن "علاقتنا هي مع إسرائيل" الأمر الذي فسره الخبراء بفتور العلاقة.

يشار إلى أن ترامب وضع كل ثقله في دعم نتنياهو قبل انتخابات شهر نيسان الماضي، ودعاه إلى البيت الأبيض، حيث اعترف بسيادة إسرائيل في مرتفعات الجولان السورية

المحتلة، وأعلن أيضا عن تصنيف الحرس الثوري الإيراني منظمة إرهابية، وغض الطرف عن إعلان ننتياهو يوم 7 نيسان، أي يومين قبل الانتخابات، عزمه ضم الضفة الغربية المحتلة أو أجزاء منها، في خطوات يعتقد على نطاق واسع أنها كانت تهدف إلى تعزيز حظوظ ننتياهو، دون فائدة.

وردا على سؤال عما إذا نأى ترامب بنفسه عن ننتياهو لأنه - ترامب- "لا يحب الخاسرين" قال المصدر "الحقيقة أن الزعيمين (ترامب وننتياهو) مشغولان تماما بقضايا سياسية وشخصية؛ ترامب يواجه معركة العزل في مجلس النواب وفضيحة أوكرانيا، والحملة الانتخابية (انتخابات 2020 الرئاسية)، وننتياهو على شفير السقوط من عرشه السياسي، ويواجه مسائل قضائية جدية قد تقوده إلى السجن، أي أنهما (ترامب وننتياهو) مشغولان تماما، بما يعرقل قدرتهما على الظهور معا والثناء على بعضهما البعض. هذا لا يعني عدم إعجابهما ببعضهما البعض، فأقرب المقربين من ترامب، صهره جاريد (كوشنر) وسفيره فريدمان، هما من أشد المعجبين بننتياهو، ومن أشد أنصاره، وما فتئوا يعملون لدعمه وسيبقون كذلك حتى آخر لحظة".

ولكن الأكيد، بحسب المصدر الذي واكب عن كثب تطورات "صفقة القرن" فإنه يعتقد "أن خطة السلام الأميركية مجمدة تماما. ربما إلى ما بعد الانتخابات الأميركية في شهر تشرين الثاني 2020، ومن الملاحظ أنه منذ مغادرة (جيسون) غرينبلات، ليس هناك حتى ولا تغريدة واحدة عن خطة السلام، أو الأمور المتعلقة بها. نعم غرينبلات يروج على موقع تويتر عن تحسن العلاقات بين بعض دول الخليج وإسرائيل، ولكن لا شيء عن عملية السلام: هذا يقول لنا بأنها سقطت من على لائحة أولويات إدارة ترامب".

من جهته قال ملك الأردن **عبدالله الثاني** خلال جلسة حوارية نظمها معهد وشنطن لسياسة الشرق الأدنى بنيويورك إن علاقة بلاده مع إسرائيل تمر اليوم بأسوأ حالاتها؛ وأضح بأن مشاكل الأردن مع إسرائيل ثنائية وجزء منها يتعلق بالشؤون السياسية الداخلية. وأضاف أن حل الدولتين هو الطريق الوحيد للمضي قدماً؛ وحذر من أن البديل سيكون سيئاً للجميع .

ولفت إلى حل الدولتين سيكون الفرصة الأخيرة؛ وأنه بمرور كل عام تزداد صعوبة مضي الفلسطينيين والإسرائيليين إلى الأمام معاً .

الانتخابات الفلسطينية

تسلم رئيس اللجنة المركزية للانتخابات حنا ناصر موافقة خطية من حركة حماس على الانتخابات القادمة؛ وقال رئيس حركة حماس ؛ اسماعيل هنية: حماس رحبت بالانتخابات العامة، باعتبارها خطوة مهمة على طريق استعادة الوحدة، وإنهاء الانقسام على قاعدة الشراكة، مبيناً أن الحركة بانتظار المرسوم الرئاسي حول عقد الحوار الوطني، وموعد إجراء الانتخابات.

في حين ظهرت صورة مربكة من الطرف الآخر حيث أكد عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح"، ناصر القدوة، أن حركته "غير جاهزة بعد لخوض الانتخابات العامة القادمة"، كاشفاً في الوقت نفسه أن "فتح لم تناقش بعد مرشحها لخوض الانتخابات الرئاسية". وقال لصحيفة "العربي الجديد"، على هامش ندوة سياسية نظمتها حركة "فتح" في مدينة نابلس، شمال الضفة الغربية ، "إنه لا يخفى على أحد أن الوضع ليس وضعاً عظيماً (يقصد داخل حركة فتح)، هذه حركة تاريخية وعملقة وإن شاء الله سترتب أموراً سريعاً". وفيما يتعلق بتصريحات بعض قيادات حركة "فتح" بأن الرئيس محمود عباس هو مرشح حركة "فتح" الوحيد، أكد القدوة أن الحركة لم تناقش هذا بعد، مستدلاً بما أدلى به عضو مركزية "فتح" جبريل الرجوب بهذا الخصوص، "حينما تحدث انتخابات أولاً، لا يوجد حديث حتى الآن عن انتخابات رئاسية أو حتى تشريعية حتى نناقش هذا الملف". وعن موقفه من الانتخابات، أوضح القدوة أنه يرى أن الوحدة وإنهاء الانقسام الداخلي الفلسطيني يقودان إلى الانتخابات وليس العكس، لكنه استدرك قائلاً: "بما أن القرار بإجراء الانتخابات قد اتخذ، فأنا أرحب به، لقناعتني بأنه لا بد من الاحتكام للديمقراطية والقبول بنتائجها".

وهذه التصريحات أثارت حفيظة حسين الشيخ وزير الشؤون المدنية في حكومة رام الله الذي وصف تصريحات القدوة بالموتورة وشدد على انه لن يكون لحركة "فتح" مرشح آخر سوى الرئيس "عباس".

وتصريحات القدوة ليست بالجديدة، كونها صدرت قبل اسبوعين على لسان أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح جبريل الرجوب، حيث قال "عباس لا يرغب بالمنافسة في الانتخابات الرئاسية كما أنه لا يقبل أن يكون مرشحاً فيها، مضيفاً أن عباس يريد أن يكون "أباً روحياً لتحقيق المصالحة الوطنية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي".

وتابع الرجوب "عباس يقترب من عامه الخامس والثمانين"، داعياً إلى إدراك "أهميته الإستراتيجية لصالح القضية الفلسطينية ، نافياً مناقشة قيادة حركة "فتح" ترشيح عباس أو غيره للانتخابات الرئاسية التي لم يصدر بعد مرسوم رئاسي بإجرائها.

والتصريحات المتتالية التي يطلقها قادة حركة فتح بشأن الانتخابات وحقيقة تطبيقها على الارض ومرشحهم المتوقع للرئاسة، كشف عن الفجوة الكبيرة التي تعيشها الحركة وخاصة بعد قبول حركة حماس بكافة الشروط، وسط رفض عدد منهم باستمرار بقاء عباس مرشحهم الوحيد للرئاسة، وتلميحات بأن مشاكل فنية قد تؤدي إلى تأخير إعلان رئيس السلطة محمود عباس موعد الانتخابات التشريعية.

المشاكل الفنية تعود مجدداً

رغم الخلافات حول مرشح حركة فتح للانتخابات الرئاسية بدأت التبريرات بشأن امكانية عقد الانتخابات تظهر على السطح وخاصة بعد تصريحات الشيخ؛ إن مشاكل فنية قد تؤدي إلى تأخير إعلان رئيس السلطة محمود عباس موعد الانتخابات التشريعية.

وأضاف الشيخ في تصريح صحفي إن مشاكل فنية قد تؤخر الإعلان عن الانتخابات التشريعية، مشيراً إلى أنه سيتم تحديد الموعد لاحقاً.

وكانت حركة "حماس"، قد أكدت أنه لا مانع لديها من تقديم "رسالة خطية" حول موقفها المعلن ورؤيتها لضمان نجاح إجراء الانتخابات في الأراضي الفلسطينية. ويشار الى ان الشيخ قال، " الرئيس محمود عباس ، هو مرشح الحركة في الانتخابات الرئاسية القادمة"؛ وكتب الشيخ عبر فيسبوك: أمناء سر حركة فتح في الضفة الغربية أثناء اجتماعهم في رام الله بحضور جزء من أعضاء اللجنة المركزية للحركة ناقشوا موضوع الانتخابات العامة، ويؤكدون أن الرئيس محمود عباس "ابو مازن" هو مرشح الاجماع الفتاوي في الانتخابات الرئاسية القادمة.

30 ألف مستوطن يقتحمون "الإبراهيمي"

اقتحم نحو 30 ألف مستوطن مساء السبت 23-11، الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل، فيما اعتقلت قوات الاحتلال 60 فلسطينيا بمداهمات في مناطق مختلف بالضفة الغربية، في الوقت الذي صعدت مجموعات من المستوطنين من الاعتداءات على الفلسطينيين. وأغلقت سلطات الاحتلال المسجد الإبراهيمي أمام المصلين الفلسطينيين، بحجة تأمين احتفالات المستوطنين.

وقال مدير المسجد الإبراهيمي رئيس السدنة، حفزي أبو سنية، بأن سلطات الاحتلال أغلقت المسجد بجميع أروقه وساحاته، أمام المصلين المسلمين من الساعة الرابعة بعد عصر الجمعة وواصلت إغلاقه حتى الساعة التاسعة من مساء السبت؛ وشدد على أن هذه الإجراءات التعسفية للاحتلال التي تطال بيوت العبادة تعتبر "تعديا صارخا على الديانات السماوية، وحرية العبادة، التي كفلتها الشرائع والقوانين الدولية".

إلى ذلك، قال جيش الاحتلال في بيانه لوسائل الإعلام إن قواته شنت حملة مداهمات واقتحامات واسعة في مناطق مختلفة بالضفة الغربية، تخللها اعتقال 60 فلسطينيا جرى تحويلهم للتحقيق لدى الأجهزة الأمنية، وذلك بحجة ضلوعهم في أعمال مقاومة شعبية ضد المستوطنين وجنود الاحتلال.

كما زعم جيش الاحتلال ضبط أسلحة ووسائل قتالية خلال تفتيش بعض المنازل والمحال التجارية، حيث عثر على 9 قطع من الأسلحة وكميات كبيرة من الذخيرة، فيما تم مصادرة مبالغ مالية بقيمة عشرات آلاف الشواقل بزعم أنها وظفت للنشاطات "الإرهابية"، على حد زعم الاحتلال.

وأدانت وزارة الخارجية والمغتربين في السلطة الفلسطينية، اقتحام آلاف المستوطنين الحرم الإبراهيمي بالخليل بحماية قوات الاحتلال، التي أغلقت المسجد أمام الفلسطينيين ومنعت رفع الأذان فيه؛ كما أدانت، اعتداءات جيش الاحتلال والمستوطنين على المواطنين في محيط الحرم ومنازلهم، وإغلاق جيش الاحتلال المحال التجارية في المنطقة. واعتبرت هذه الاعتداءات الاستفزازية حلقة جديدة من مخططات الاحتلال الهادفة للسيطرة على العديد من المواقع التاريخية والدينية والأثرية في الضفة الغربية وتهويدها، بما ينسجم مع رواية الاحتلال التلمودية. وقالت إن "اقتحام الحرم الإبراهيمي الشريف من قبل المستوطنين، وأداء صلوات تلمودية فيه، يدق من جديد ناقوس الخطر، وتهديد مباشر للسيطرة عليه بالكامل ومنع المسلمين من الوصول إليه".

واعتبرت الوزارة أن الموقف الأميركي المنحاز بشكل كامل للاستيطان والمستوطنين، شكل ضوئاً أخضر للمستوطنين وقوات الاحتلال للتمادي بعمليات تهويد أجزاء واسعة من الضفة الغربية المحتلة، ودفع منظمات المستوطنين وجمعياتهم على التماس بوحشية في اقتحام الحرم الإبراهيمي الشريف والمسجد الأقصى المبارك وغيرهما الكثير من المواقع الدينية والأثرية والتاريخية.

وقالت إن ذلك "يفرض على المنظمات الأممية المختصة، وفي مقدمتها منظمة التربية والعلوم والثقافة "اليونسكو" لتحمل مسؤولياتها تجاه تلك المواقع الدينية، وبذل المزيد من الجهود لإجبار سلطات الاحتلال على احترام قرارات تلك المنظمات ووقف اقتحاماتها المتواصلة لتلك الأماكن المقدسة، خاصة وأن سلطات الاحتلال توظف مقولاتها الدينية لخدمة

أغراضها الاستعمارية التوسعية ليس فقط ضد الحرم الإبراهيمي الشريف، وإنما ضد البلدة القديمة في الخليل بأسواقها ومرافقها ومنازلها الفلسطينية كافة".

5500 حالة اعتقال بحق الأطفال بالضفة والقدس منذ 2015

أظهرت إحصائيات توثيقية صادرة عن مركز أسرى فلسطين للدراسات، أن سلطات الاحتلال اعتقلت أكثر من 5500 طفلاً منذ اندلاع انتفاضة القدس في تشرين الأول 2015. ووفقاً للتقرير فإن استهداف الأطفال الفلسطينيين بالقتل والاعتقال ليس عشوائياً إنما يأتي بشكل متعمد وبتعليمات مباشرة من المستوى السياسي والأمني للاحتلال، الذي يوفر غطاءً وحماية للجنود الذين يمارسون القتل، ولرجال "الشاباك" الذين يمارسون الاعتقال والتحقيق والتتكيل بالأطفال بشكل يومي.

ويشار إلى أن الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وتحديداً اتفاقية حقوق الطفل، شددت على ضرورة توفير الحماية للأطفال وحياتهم وتوفير فرص النماء والنمو، وقيّدت سلب الأطفال حريتهم، وجعلت منه "الملاذ الأخير ولأقصر فترة ممكنة". وجعلت سلطات الاحتلال من اعتقال الأطفال الفلسطينيين هدفاً أولياً، وأقدمت على اعتقال الآلاف منهم منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية.

ولفت التقرير إلى أن الاحتلال لم يكتف باعتقال الأطفال وتعذيبهم، بل تعمد إصدار أحكام قاسية وانتقامية بحقهم، وفرض عليهم الاعتقال الإداري التعسفي دون تهمة، إذ لا يزال ثلاثة أطفال قُصّر يخضعون للاعتقال الإداري المتجدد، إضافة للعديد من الأطفال الذين يخضعون للحبس المنزلي والإبعاد. وأن جميع من اعتقل منهم تعرضوا إلى الاعتداء بالضرب المبرح حين الاعتقال، والزج بهم في ظروف قاسية، في مراكز التوقيف والتحقيق ومارس بحقهم كل أشكال الانتهاك والتعذيب والضغط النفسي والجسدي.

ووفقا لتقرير المركز، فإن الاحتلال لا يزال يعتقل في سجونہ (210) طفلا قاصرا، يتوزع معظمهم على أقسام الأطفال في سجنى "مجدو وعوفر"، بينما يتواجد عدد منهم في مراكز التحقيق والتوقيف في ظروف قاسية للغاية.

واعتقلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي 745 طفلا فلسطينيا، منذ بداية العام الحالي 2019، وحتى نهاية تشرين الأول 2019، وفي تقرير له بمناسبة يوم الطفل العالمي الذي صادف 20 تشرين لثاني من كل عام، أن قرابة 200 طفل تواصل سلطات الاحتلال اعتقالهم في معتقلات "مجدو، وعوفر، والدامون"، إضافة إلى جزء آخر من أطفال القدس تحتجزهم في مراكز خاصة.

وأشار التقرير إلى أنه ومنذ العام 2015 شهدت قضية الأسرى الأطفال العديد من التحولات؛ منها إقرار عدد من القوانين العنصرية أو مشاريع القوانين، والتي تشرع إصدار أحكام عالية بحق الأطفال، وصلت في بعض الحالات إلى أكثر من عشر سنوات، وحتى الحكم المؤبد.